بيان لبنان

خلال جلسة النقاش المفتوح

للجنة الأولى

يلقيه

المندوب الدائم

السفير

أحمد عرفه

2025-10-15

يرجى المتابعة خلال الإلقاء

السيد الرئيس،

أهنئكم بدايةً على توليكم مهام رئاسة هذه اللجنة وأتمنى لك وللمكتب التوفيق في أداء مهامكم، ولكم من وفد لبنان كل الدعم.

ونؤيد ما جاء في بيان وفد سلطنة عمان نيابة عن المجموعة العربية وأيضاً بيان وفد إندونيسا نيابة عن مجموعة دول عدم الإنحياز.

السيد الرئيس،

تؤلمنا مشاهد الموت والدمار في العالم أجمع، ويحزننا أن أنظمة نزع السلاح والحد منها تواجه تحديات غير مسبوقة، لا بل نشهد تفلتاً في المسارعة إلى إعادة التسلح وتعزيز الترسانات العسكرية، ويقلقنا أن عالمنا اليوم – المنهك أصلاً بتحديات بيئية ومناخية وتنموية وكوارث طبيعية وتصحر وجفاف وغيرها الكثير – تنصب موارده البشرية والطبيعية على تطوير وتعزيز المخزون من الأسلحة المدمرة والتكنولوجيات المرتبطة بها، في تناقض واضح مع ما تعهدنا به بموجب الميثاق بأن ننقذ الأجيال من ويلات الحرب، وأن نرفع مستوى الحياة للبشرية في جو من الحرية أفسح.

إن هذا الميثاق والمنظمة الأممية والآليات المنبثقة عنها تغدو اليوم أكثر أهمية وذي صلة بواقعنا، فهذا النظام التعددي قد أثبت قدرته على معالجة أزمات وساهم إلى حد بعيد في إنماء العلاقات الودية بين الأمم، وعلينا أن نذكر أنفسنا بأن العالم أشبه بقرية صغيرة متصلة ومتفاعلة في شتى المجالات، ولن ينقذنا ويحمينا جميعاً إلا العودة إلى مبادئ الميثاق ومقاصده، وليس الأسلحة والأنظمة المرتبطة بها.

فلبنان، السيد الرئيس، يتطلع إلى السلام في منطقته، سلام عادل وشامل يعيد الحقوق المسلوبة إلى أصحابها، مبني على المرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية للعام 2002، ويوقف الاعتداءات غير المبررة المستندة حصراً إلى عنجهية تعلو على كل ما يجمعنا هنا، وأقصد بذلك إسرائيل التي تستمر بخرق جميع القرارات الدولية وإعلان وقف الأعمال العدائية للعام 2024، موقعة آلاف القتلى والجرحى في عداد المدنيين وفي البنى التحتية المدنية، وهي تعوق تطلعات الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني المحب للسلام، ومساعيهما في بسط سيطرة الدولة وتحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي المنشودين، وفي حصرية السلاح بيد الدولة. وهي أيضاً، بممارساتها، تستخدم أعتى أنواع الأسلحة دون اعتبار لمبادئ القانون الدولي الإنساني، وتعمدت هدم عشرات القرى الجنوبية بحجة الأمن، فقط بدوافع انتقامية، واستعلاء على القوانين والمواثيق الدولية جميعها.

السيد الرئيس،

إن منظومة إدارة الأسلحة ونظام منع الانتشار تتآكل وتضعف بشكل يهدد مكاسب نصف قرن من الجهود.

إن عجزنا عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تبني وثيقة ختامية لمؤتمر المراجعة العاشر لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، للمرة الثانية على التوالي، يشكل خيبة أمل كبيرة لا سيما للدول الأطراف غير النووية، فلم نر فعلاً رغبة من الدول النووية في تقديم التزامات عملية بموجب الركيزة الأولى من المعاهدة، لا بل، رأينا إعادة تأكيد على الالتزامات السابقة دون جداول زمنية ومعايير لقياس التقدم المحرز.

وهنا ندعو إلى التنفيذ الكامل للالتزامات السابقة التي تعهدت بها الدول النووية، في مؤتمرات المراجعة للأعوام 1995 و2000 و2010، لتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية، ونتطلع لإحراز تقدم خلال مؤتمر المراجعة المقبل.

في هذا السياق نلحظ بشكل إيجابي إزدياد عدد الدول الموقعة على معاهدة حظر الاسلحة النووية، باعتبارها أداة هامة تسد ثغرة قانونية بما خص الحظر الصريح لتطوير الأسلحة النووية واختبارها وحيازتها واستخدامها، كما نؤكد على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وبدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي.

السيد الرئيس،

تُعدّ المناطق الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل عنصراً أساسياً في أجندة نزع السلاح، وفي هذا الإطار لا بد من التأكيد على أهمية المتابعة الجدية وتوفير فرص النجاح للجهود المنصبة على إنشاء المنطقة خالية في الشرق الأوسط، ومنها عمل المؤتمر المعني بإنشاء هذه المنطقة، وفقًا لمقرر الجمعية العامة 546/73، والذي يشكّل فرصةً لدول المنطقة لترجمة قناعتها الراسخة عملياً بضرورة تخليص المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. وهنا كذلك، تتحدى دولة واحدة هي إسرائيل رغبة المجتمع الدولي، وعليها الامتثال للالتزامات الدولية بعدم الانتشار والتخلي عن ترسانتها النووية، كشرط أساسي لإنشاء هذه المنطقة الخالية.

السيد الرئيس،

لا ينبغي أن تُغفلنا التحديات الهائلة التي تُشكّلها أسلحة الدمار الشامل عن المخاطر المُرتبطة بالأسلحة التقليدية. يُشارك لبنان، القلق العميق إزاء التحديات الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة الرابع لبرنامج العمل في تموز 2024.

ونرحب من جهة أخرى بانعقاد الاجتماع التحضيري للدول الأطراف في الإطار العالمي لإدارة الذخائر التقليدية طوال دورة حياتها، في نيويورك خلال شهر حزيران الماضي، واعتماد التقرير الختامي للاجتماع بالتوافق، ونتطلع لانعقاد الاجتماع المقبل للدول الأطراف في العام 2027.

كما يؤكد لبنان التزامه باتفاقية الذخائر العنقودية، وأهمية السعي لتحقيق عالميتها. لقد مرّ لبنان بتجربة مؤلمة مع هذه الأسلحة، نتيجةً استخدامها من قبل إسرائيل بشكل عشوائي في عدوانها عام ٢٠٠٦، كذلك في عدوانها الأخير المستمر الذي سيترك حتماً كما كبيراً من المخلفات الحربية المتفجرة.

في سياق متصل يُرجح أن يُسرّع دمج الذكاء الاصطناعي في الأنظمة العسكرية من وتيرة التحول نحو أشكال متزايدة وأكثر تعقيدًا من الأسلحة ذاتية التشغيل في المستقبل القريب، الأمر الذي يتطلب مناقشاتٍ والتزاماتٍ أكثر شمولًا واستهدافًا من الدول الأعضاء لضمان سيطرة بشرية فعّالة على هذه الأسلحة.

السيد الرئيس،

مع تزايد اعتماد دولنا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تُشكّل المخاطر الناجمة عن عسكرة هذا المجال تهديداً مستمراً وخطيراً للأمن القومي، لم يكن لبنان بمنأى عنه.

فقد شنت إسرائيل هجمات سيبرانية واسعة النطاق على لبنان بتاريخ ١٧ و١٨ أيلول 2024، عبر تفجير آلاف أجهزة التواصل المحمولة واللاسلكية المفخخة، ما أدى إلى إصابة المئات من المدنيين، منهم كبير من النساء والأطفال.

إن هذا الإستهداف بالشكل الذي حصل به، يتعارض تماماً مع المبادئ الأساسية الواجب إتباعها خلال الحرب وهي التمييز والتناسب والتحوّط، ويتناقض مع المساعي الدؤوبة المبذولة في الأمم المتحدة للدفع باتجاه تطوير منظومة المعايير الدولية لأمن المعلومات والاتصالات بشكل يتسق مع القانون الدولي ومقاصد ومبادئ الأمم المُتحدة.

وهنا لا بد من الترحيب باعتماد التقرير النهائي للفريق العامل مفتوح العضوية المعني بأمن وإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تموز 2025، ونتطلع لأن تكون الآلية العالمية لمأسسة عمل الفريق العامل ذات فعالية في التطرق للشواغل ذات الصلة بإساءة إستخدام هذه التكنولوجيا، وبتبيان أوجه انطباق القانون الدولي على الفضاء السيبراني.

السيد الرئيس،

يُشدد لبنان على ضرورة حماية الفضاء الخارجي من سباق التسلح والتلوث وضرورة أن يحافظ المجتمع الدولي على الفضاء الخارجي كملكية إنسانية مشتركة متاحة حصريًا للاستخدام السلمي. كما نؤكد على ضرورة العمل للتوصل إلى صك دولي ملزم قانونًا يحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، ويحظر الهجوم على الأجسام الموجودة فيه أو إلحاق الضرر المتعمد بها، ويمنع بدء سباق تسلح وتطوير تقنيات وأسلحة لنشرها في الفضاء أو استخدامها ضد الأقمار الصناعية.

السيد الرئيس،

ختاماً، نحن بحاجة إلى إعادة إطلاق حوار جدي وصريح وجامع حول جميع المسائل المرتبطة بنزع السلاح. فإذا تخلينا عن التزامنا بالتعددية لصالح الأحادية، فإننا نخاطر بالعودة إلى مسار مروع سبق اتباعه، ونهايته مكتوبة سلفاً.

شكراً السيد الرئيس.